تأويله ذاك بتسمية الزمخشري في خطبة كتابه النحو بعلم الإعراب [1] دون أن يرجع إلى بقيّة كتاب الزمخشري ولا إلى شرحه.

فإن نحن رجعنا إلى بقيّة كتاب المفصّل للزمخشري لاحظنا أن الزمخشري لا يعتبر أن علم الإعراب عناية بالكلم المفردة بل نجد عنده ما يفيد عكس ذلك تماما : لأنّه يقول في باب المبتدأ والخبر في معرض تبرير تعريف المبتدأ والخبر بأنّهما الاسمان المجردّان للإسناد. وإنّما اشترط في التجريد أن يكون من أجل الإسناد لأنهما لو جرّدا لا للإسناد لكانا في حكم الأصوات الّتي حقّها أن ينعق بها غير معربة لأن الإعراب لا يستحق إلاّ بعد العقد والتركيب. [2]

ويدّلك على ذلك أيضا أن اعتبار الكلم مفردة وهو ما يسميه تجريدا يفقدها كلّ أحقية في الإعراب بل يخرجها من دائرة البحث اللّغوي لأنّه يشبهها بأصوات البوم كناية عن عدم إفادتها.

إذا عدنا إلى شرح ابن يعيش لكتاب المفصل وجدنا أيضا تأكيدا لنفس التأويل الّذي ذهبنا إليه : يقول ابن يعيش في الاسم المعرب : " والمراد بالمعرب ما كان فيه إعراب أو قابلا للإعراب، وليس المراد منه أن يكون فيه إعراب لا محالة. ألا ترى أنّك تقول في زيد ورجل أنّهما معربان وإن لم يكن فيهما في الحال إعراب، لأن الاسم إذا كان وحده مفردا من غير ضميمة إليه لم يستحقّ الإعراب؛ لأنّ الإعراب إنّما يؤتى به للفرق بين المعاني فإذا كان وحده كان كصوت تصوّت به. فإن ركّبته مع غيره تركيبا تحصل به الفائدة نحو قولك زيد منطلق وقام بكر فحينئذ يستحق الإعراب لإخبارك عنه " [3]

وتزيدنا الشواهد الّتي مثّل بها ابن يعيش للتراكيب الّتي تحصل بها الفائدة ويستحقّ الاسم المؤتلف فيها مع غيره الإعراب اقتناعا بأن النحو لا يعني عند النحاة

---

1 شرح المفصّل للزمخشري ج 1 ص 8 : وذلك أنّهم لا يجدون علما من العلوم الإسلاميّة فقهها وكلامها... إلاّ وافتقاره إلى العربيّة بيّن لا يدفع ... ويرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنيّا على علم الإعراب..."

2 المصدر نفسه ص 83 ج 1

3 المصدر نفسه ص 84 ج 1